

واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه

ثامر عبد العالي كاظم^a

الملخص

يعد العراق من الدول التي تعاني من تدهور كبير في معدلات النمو الاقتصادي الذي يمثل الهدف الرئيس لجميع الدول ، إذ لا يمكن تصور عملية التنمية بدون ان تكون هناك معدلات مرتفعة ومستمرة من النمو الاقتصادي ، والعراق يعتمد منذ امد بعيد وحتى اليوم على القطاع النفطي الذي يهيمن على نسبة كبيرة تتراوح بين 40 – 62 % من الناتج المحلي الاجمالي و 78 – 98 % من ايرادات الموازنة العامة للدولة وعلى ما نسبته 83 – 99 % من اجمالي الصادرات خلال المدة 2003 – 2014 ، تؤكد هذه البيانات وجود اختلالات بنيوية كبيرة جعلت الاقتصاد العراقي مرهون بتبعيته للأسواق العالمية وسيطرتها على كميات واسعار النفط الذي يصل اليها ، فضلا عن ذلك يعد النفط موردا ناضبا لا يمكن الاعتماد عليه في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للشعب العراقي الذي يعيش وسط عالم تتحكم فيه صراعات المصالح ، هذه البيئة تستدعي انتهاج سياسة تنموية دعانمها الموارد المتنوعة الموجودة في الاقتصاد العراقي ورفع قدرة المؤسسات المختلفة على تنويع منتجاتها لخلق اقتصاد يعتمد على سلة منتجات بدل الاعتماد على مورد النفط كمصدر وحيد للنمو والتنمية.

المقدمة

والاقتصاد العراقي كغيره من الاقتصادات

النامية يعاني من مشكلات موروثية عمقت ارتباطه بالأسواق العالمية، كونه اقتصادا احادي الجانب يمثل القطاع النفطي العامل المهم في تنشيط الاقتصاد ومصدر النمو الاقتصادي وبقاء العوائد النفطية المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة للحكومة ، مما ادى الى تشويه في بنية الاقتصاد وضعف هيكله الانتاجي، واصبح العراق اكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن عدم استقرار عوائد الصادرات النفطية بسبب التقلبات التي تتعرض لها اسعار النفط العالمية. ويمثل النفط اليوم سلعة استراتيجية وأحد الاصول المالية التي يضارب عليها العالم مما جعل اسعاره عرضة الى

شهد العالم خلال العقود الاخيرة المنصرمة تحولات كبيرة وسريعة منها : تزايد عدد الدول التي تبنت نظام الانفتاح على العالم الخارجي ، اتساع دور المؤسسات الدولية – منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – في توجيه الاقتصادات الدولية ، تعاظم حركة رؤوس الاموال والانتاج والتكنولوجيا، وتزامنت هذه التغيرات مع تبدل في النظم الاقتصادية من التخطيط المركزي الى اقتصاد توجهه قوى السوق لتعيد صياغة العلاقات الدولية في اطار قانوني ملائم لشروط العولمة .

هذا المورد ، واصلاح هذا الخلل يتطلب تعديل هيكله الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي لكي يكون قادرا على تحقيق معدلات نمو كبيرة ومستمرة واكتسابه مرونة عالية في مواجهة الصدمات التي يتعرض لها سوق النفط العالمي .

ثانيا - فرضية البحث

تنويع القاعدة الاقتصادية هو الحل الامثل لخروج العراق من تبعيته الاقتصادية وهيمنة الدول المتقدمة على كميات واسعار النفط في الاسواق العالمية ، على ان يتم استغلال عوائد النفط المصدر في دعم وتطوير القطاعات الاخرى غير النفطية لرفع نسبة اسهامها بتكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي ايرادات الموازنة العامة للحكومة وتنمية الصادرات غير النفطية بالشكل الذي يؤدي الى تجنب مخاطر تقلبات اسعار النفط ويحقق النمو المستدام والمتزايد .

ثالثا - اهمية البحث

التعريف بواقع الاقتصاد العراقي والوقوف على اهم المؤشرات التي توضح حجم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها ومحاولة ايجاد سبل اصلاحها ، وكذلك بيان الترابط بين عملية التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

رابعا - هدف البحث

يسعى البحث الى تشخيص مخاطر اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد النفط ، وتوضيح اهمية التنويع الاقتصادي في معالجة الاختلالات

تقلبات كبيرة ، فضلا عن سعي العالم الى البحث عن مصادر نظيفة بديلة ومنافسة له من الناحية الاقتصادية واكثر ملاءمة للخصائص العامة كمصدر طاقة بديل للعالم ، وهذه المتغيرات - البدائل والاسعار - تستدعي اعطاء دور اكبر للقطاعات الاخرى بالشكل الذي يجعل الاقتصاد العراقي اقل تأثرا بالصدمات التي يتعرض لها القطاع النفطي ، وضرورة استخدام العوائد المتأتية من صادرات النفط الخام في تنمية وتنويع القطاعات غير النفطية واقامة صناعات نفطية تلبى حاجة الاسواق المحلية والاجنبية ، ولاسيما وان العراق يمتلك امكانيات واسعة لتنويع اقتصاده من خلال تطوير واستغلال المساحات الواسعة الصالحة للزراعة ، والاهتمام بالصناعات التحويلية كونها اهم النشاطات التي لها القدرة على احداث نمو مرتفع ومستمر ، فضلا عن امتلاكه قطاع خدمات ضخما يمكن ان يعول عليه في قيادة عملية التنمية الشاملة في العراق اذا تم استثماره بشكل كفؤ .

منهجية البحث

اولا - مشكلة البحث

على الرغم من امتلاك العراق موارد اقتصادية كبيرة نسبة الى عدد سكانه، التي تعد الشرط الضروري لتنويع قاعدته الاقتصادية ، ظل مدة طويلة معتمدا على مورد النفط في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية ، وهذا الوضع جعل الدولة العراقية مرهونة بالتغيرات التي يتعرض لها

الهيكليّة التي يعاني منها لإعادة اعمار البلد وإحداث تنمية شاملة .

أولا - مفهوم الاصلاح الاقتصادي

ان كلمة الاصلاح من المفردات التي وردت كثيرا في اللغة العربية وفي آيات القران الكريم التي تحث الناس على العمل الصالح وايجاد الحلول للمشاكل فقال الله سبحانه وتعالى (ومن يعمل من الصالحات من ذكر وانثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا) (سورة النساء :الآية 124) ، وتفيد هذه الكلمة عملا مرغوبا فيه ، وتعني اقتصاديا تغيير كل ما كان سائدا قبل ذلك من السياسات والتوجهات الاقتصادية ، ويمكن القول إن تعبيرات " تحرير التجارة او تحرير الاستثمار او تحرير الاقتصاد " كلها تحمل معاني محمودة وطيبة مادام التحرر يبدو افضل من وضع القيود عليه ، وقد مورس الاصلاح لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلد ، ولتحقيق الاصلاح الاقتصادي وضعت منظمات التمويل الدولية برامج لتحقيق ذلك عرفت ببرامج التنشيط الاقتصادي والتكيف الهيكلي وهي تضع أهدافا عدة من بينها :

- تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة ، تخفيض الإنفاق الحكومي ، تخفيض سعر صرف العملة الوطنية ، إلغاء دعم أسعار السلع والخدمات ، تحرير التجارة الخارجية ، جذب الاستثمار الأجنبي ، رفع أسعار الفائدة وتحويل ملكية وإدارة المشروعات العامة إلى

القطاع الخاص. ويهدف المفهوم الشامل للإصلاح إلى تحسين أسلوب تعبئة الموارد وتخصيصها بغية تلبية الاحتياجات الانسانية الآنية والمستقبلية على نحو أفضل من الماضي ، تتراوح معالم هذا الاسلوب بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية وبين المؤسسات الاقتصادية الموجهة للسلوك الاقتصادي ، وتعد برامج الإصلاح الاقتصادي حزمة من السياسات الهادفة الى إزالة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، فضلا عن إتباع مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد لغرض رفع الكفاءة والإنتاج والاستهلاك في إطار تحرير الاقتصاد القومي.

- والإصلاح الاقتصادي بدأ أساساً في الدول الصناعية بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ، إذ إن محاولات توفير الموارد التي استنزمتها ظروف ما بعد الحرب وبدء عملية التنمية تطلبت القيام بإجراءات تصحيحية للسياسات الاقتصادية من اجل تحقيق تنمية اقتصادية. ان هذه الدول شهدت في سبعينيات القرن الماضي مشاكل اقتصادية عديدة تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ونقص في الاحتياطات الأجنبية وتدهور أسعار الصرف وانخفاض القوة التصديرية مما دفع هذه الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية هدفت إلى معالجة تلك المشاكل من خلال إصلاح أنظمتها الاقتصادية وتكييفها لمواجهة التغيرات التي طرأت على النظام الرأسمالي الذي اخذ بالسير باتجاه العولمة ، في حين لم تشهد الدول النامية

والمتوسط ، من خلال إجراءات الإصلاح المالي والنقدي المتعلقة بأسعار الصرف والدخل، فضلاً عن إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية على المدى الطويل لغرض رفع كفاءة الإنتاج وزيادته من أجل استعادة قدرة الاقتصاد على النمو، وبالتالي رفع مستوى الأداء للاقتصاد المحلي وتفعيله وتأهيله لمواجهة تحديات الانفتاح الخارجي (دمشقية ، 2002 : 387) ، لذلك تحظى برامج الإصلاح الاقتصادي بأهمية كبيرة عند جميع الدول النامية في رفع المستوى الاقتصادي، ولاسيما اذا جاءت هذه الإصلاحات في توقيتاتها وملاءمتها مع استقرار الوضع السياسي السائد وتمتعها بالقبول من المجتمع .

ثانيا - واقع الاقتصاد العراقي: نبذة مختصرة

قبل خمسينيات القرن الماضي لم يشهد العراق اي تنمية اقتصادية ، اذ ان الفعالية الاقتصادية خلال تلك المدة كانت بيد الدولة الحاكمة التي كانت تعتمد على القطاع الزراعي الذي ساهم بنسبة 32.6% في الناتج المحلي الاجمالي و53% من حجم القوى العاملة (الاسدي ، 2010 : 45) ، لكن بعد هذا التاريخ ورغم التحولات العنيفة والمتعددة في انظمة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية استطاع خلال عقد السبعينيات ان يحقق معدلات نمو كبيرة ناجمة عن تخصيص الدولة الايرادات المتأتية من النفط لتمويل عملية التنمية ، لذلك عد العراق في عام 1975 من الدول متوسطة الدخل ويقارن مع كوريا الجنوبية او مع البرتغال ، وعليه ظلت

اصلاحات اقتصادية الا بعد أزمة المديونية في المكسيك عام 1982 التي تمخضت عنها اتفاقيات بين المكسيك وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هدفت الى تحقيق الإصلاح الاقتصادي عبر سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي(يونس ، 2011 : 77) .

وتعاني اغلب الدول النامية من مشاكل اقتصادية عديدة ، منها تشوهات السوق والاستثمارات غير الكفوءة، وأسعار الصرف غير الواقعية ، تضخم القطاع العام ، قصور البنى الأساسية ، النقص الحاصل في التراكم الرأسمالي لتمويل عملية التنمية وتختلف أساليب الإنتاج ومحدوديتها، كلها عوامل أدت إلى أداء سلبي للنشاط الاقتصادي انعكست في صورة ارتفاع معدلات التضخم، والمديونية الخارجية، وعجز الحساب الجاري، وعجز في الموازنات العامة، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية التي من أهمها : تدني معدل نصيب الفرد من الدخل ، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار، وبالتالي خلقت دافعاً قوياً لاتخاذ إجراءات اصلاحية هدفت الى ازالة التشوهات في الهيكل الاقتصادي المتمثلة بالمديونية الخارجية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة واختلال الهياكل الانتاجية لتحقيق هذه الاصلاحات في النهاية نموا اقتصاديا قابلا للاستمرار والزيادة (محمد ، 2009 : 1) .

ويفسر الإصلاح الاقتصادي بأنه إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي في الاجل القصير

العوائد من الصادرات النفطية التي قدرت عام 1980 بنحو 26,296 مليون دولار المصدر الرئيس لتمويل برامج التنمية والانفاق الحكومي (زيني ، 2009 : 141) .

وبسبب اعتماد العراق على النشاط النفطي كونه العامل الرئيس في تنشيط الاقتصاد والمصدر الوحيد للنمو الاقتصادي طوال العقود الماضية، مما عمق تبعية الاقتصاد العراقي للاقتصاد العالمي وجعله اكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التذبذبات الحاصلة في طلب واسعار النفط عالميا ، لكن مع نهاية عقد السبعينيات انتهت الآمال ببناء عراق قوي قادر على ان يوفر لأفراده الرفاهية ويحميهم من القتل والخوف والجوع والمرض والتشرد ، فقد بدأت مرحلة جديدة تعرض خلالها الى ثلاث حروب مدمرة بدأت الاولى في 22 ايلول 1980 مع ايران وانتهت في 8 اب 1988 ، بعدها جاءت حرب الخليج الثانية في عام 1991، وقدرت خسائر العراق جراء هاتين الحربين بنحو 752 مليار دولار من غير اضرار القوى البشرية، منها 452 مليار دولار خسائر الحرب الاولى (اوزلر ، 2006 : 33) و300 مليار دولار خسائر حرب الخليج الثانية (زيني ، 2009 : 283) ، ثم تلتها العقوبات الاقتصادية للمدة (1991 – 2003) التي انتهت باحتلال العراق من الولايات المتحدة الامريكية في 2003/4/9 لتدمر كل ما تبقى من بنى الاقتصاد.

بعد هذا التدمير ارتفعت الاصوات المطالبة بإعادة اعمار العراق التي تبنت فلسفة التحول من

نظام التخطيط المركزي الى عفوية قوى السوق ، وعليه فان عملية التحول هذه تفرض عليه ان يواجه تحديات ضخمة تملئها عليه التطورات في الاقتصاد العالمي، منها اعادة هيكلة الاقتصاد وافساح المجال للقطاع الخاص لكي يأخذ دوره في ادارة النشاط الاقتصادي ورفع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي واعادة بناء البنية التحتية المادية والبشرية ومعالجة التدهور في قطاعات الانتاج السلعية والخدمية .

ان الوقوف امام كل هذه التحديات لتحقيق انتقال سليم يمكنه من الاندماج الصحيح في منظومة الاقتصاد العالمي، يحتاج الى وقفة جديدة لتحليل طبيعة سمات الاقتصاد العراقي وما خلفه النظام السياسي في العقود المنصرمة من ارث ثقيل شكلت الاختلالات الهيكلية وتخلف البنية التحتية وعدم استقرار البيئة المالية والنقدية معضلة شبه عقيمة امام قاطرة التحول والنمو وجعلته اسيرا لآراء وتوجهات المنظمات الدولية وتوجهات العولمة هذا من جهة ، وقد رافق هذا التحول توظيف العوامل الهدامة في اجواء من النزاع القومي والطائفي الظاهر والمستتر وتنافس طموحات الهيمنة واذكاء النزاعات والحروب وانتاج الكراهية التي اخفق الشعب العراقي في تجاوزها كما اخفقت النخب بمختلف اجنحتها في مهامها التاريخية والاخلاقية في تحقيق متطلبات السلم الاهلي والبناء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، فضلا عن الفراغ السياسي والقانوني والرقابي الذي خلفه الاحتلال الذي ادى بالعراق

الاقتصاد العراقي الصدمات التي يتعرض لها القطاع النفطي وتنويع مصادر النمو ، وتحسين أسلوب تعبئة الموارد الاقتصادية وتخصيصها بغية تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية .

- تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة ولاسيما مصادر الطاقة والنقد الاجنبي ورأس المال، وان تهدف الكفاءة إلى التسعير الملائم لعوامل الانتاج واستخدام الاستثمارات العامة لتشجيع تنمية الموارد البشرية والتحويلات التكنولوجية لتشكل عناصر مهمة في تحسين استجابة الاقتصاد لعملية الاصلاح .

- استغلال الميزة التنافسية لتحقيق زيادة حقيقية في معدلات النمو الاقتصادي .

- توفير الدعم لأصحاب الدخل المحدود الناجم عن زيادة معدلات التضخم .

- زيادة معدل دخل الفرد من الدخل القومي من خلال اعادة توزيع الدخل ، لأنه المحدد الرئيس للقدرة الادخارية .

- زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليحل بشكل تدريجي محل القطاع العام .

- تطوير التعليم وتنمية القوة البشرية لتحويل الاقتصاد الى اقتصاد مبني على المعرفة .

- الحد من تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها بشكل جائر .

رابعا - مقومات إصلاح الاقتصاد العراقي

هناك مقومات عدة للإصلاح الاقتصادي تتعلق بالعوامل التي تؤثر في قرارات الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك من اهمها

الى ان يقف بجانب الدول المتخلفة من حيث تزايد معدلات البطالة والفقر وارتفاع معدلات الجريمة وكبر حجم المديونية الخارجية والانتشار الواسع للفساد المالي والاداري والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروات وهروب رؤوس الاموال الى الخارج من جهة اخرى .

ثالثا - الأهداف التي يسعى الاصلاح الاقتصادي الى تحقيقها

على الرغم من كل الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي التي زادت حدتها في السنوات الاخيرة بسبب الاحتلال وما يتعرض له من ارهاق دولي استنزف معظم موارده البشرية والاقتصادية والمادية ، فضلا عن التحديات الخارجية التي تفرض العمل على تحسين قدراته التنافسية على المستوى الدولي ، هناك مجموعة من الاهداف يسعى الاصلاح الاقتصادي الى تحقيقها من اهمها (خطاب ، 2000 : 111) :

- معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد ويجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وهذه الاختلالات هي : العجز في الموازنة العامة، العجز في الميزان التجاري ، انخفاض الاحتياطات الاجنبية ، ارتفاع المستوى العام للأسعار والبطالة، كبر حجم المديونية الخارجية ، انخفاض انتاج المشاريع الحكومية ، عدم انتظام النظام الضريبي وتخلفه .

- تنويع الهيكل الانتاجي ورفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بدل الاعتماد على مورد النفط ، لتجنب

(ابو العلى ، 2008 : 152) :

عدم تحقق التوازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها، فضلاً عن عجز الميزان التجاري وذلك لاعتماده على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم المديونية الخارجية وتزايد عبء خدماتها، وضعف البنى التحتية والتعليم والصحة وانخفاض مستوى الدخل وغياب الاستراتيجيات الصحيحة وتدهور شروط التبادل التجاري ، وأزمة الغذاء العالمية التي أعقبتها ارتفاع في أسعار الغذاء، وتزامن معها انخفاض حاد في أسعار النفط، فضلاً عن الارتفاع العالمي في أسعار الفائدة. لقد كان لهذه الاختلالات تأثير كبير في تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي، ويمكن تقسيم هذه الاختلالات على اختلالات داخلية واخرى خارجية حسب مصدرها وهي :

1- اختلال هيكل الإنتاج

يعد الناتج المحلي الاجمالي لأي دولة اكثر المعايير اهمية لبيان مجمل انتاج تلك الدولة ، ومؤشرا مهما على نمو الاقتصاد او ضعفه ، ويعرف بأنه مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات التي ينتجها المجتمع والمباعة في السوق خلال مدة معينة عادة سنة واحدة (طاقة ، 2009 : 245) ، ويمكن ان يعرف بأنه مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين في تلك الدولة خلال مدة سنة واحدة .

ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات عميقة نتيجة لاعتماده لسنين طويلة على نشاط القطاع النفطي مما جعله اكثر انكشافا على العالم الخارجي وعدم قدرته على الاعتماد على نفسه.

- توفر الإرادة السياسية الحازمة في تبني برامج الإصلاح وقادرة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وسيادة القانون وضمان حقوق الملكية .
- وجود إرادة شعبية لعملية الإصلاح وعدم تأجيلها لكي لا يؤجل التقدم والانتعاش المستمر ويزيد من مخاطر تعثر النمو.
- توافر الخبرات والمهارات القادرة على القيام بعملية الإصلاح.
- اصلاح الاطر التشريعية والقانونية لتنظيم عمل الاسواق المالية وتداول رأس المال وامكانية تداول اسهم وسندات المشاريع الخاصة والعامة .
- وفرة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية .
- ان تكون سياسات الاصلاح الاقتصادي منسجمة مع الظروف الداخلية والخارجية وان يكون بين هذه السياسات حد ادنى من التوافق لان أسوأ السياسات هي تلك التي تحاول تحقيق اهداف متعارضة (النجار ، 1987 : 33) .
- اعادة هيكلة الاقتصاد القومي وافساح المجال للقطاع الخاص لكي يتبنى ادارة النشاط الاقتصادي بالاشتراك مع القطاع العام وليس على حساب تحجيمه او تصفيته.

خامسا - الاختلالات الهيكلية وسبل الإصلاح

ان تصحيح مسار الاقتصاد العراقي جاء كرد فعل للاختلالات الهيكلية التي تعرض لها خلال العقود الماضية المتمثلة بضعف كفاءة القطاع العام ، وانخفاض إنتاجية العمل ورأس المال وضعف الترابط الداخلي بين الفروع الاقتصادية المختلفة وعجز الموازنة العامة بسبب

المتتالية للنتائج المحلي الاجمالي جاءت نتيجة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع النفط من 12944 مليون دولار عام 2003 الى 102134 مليون دولار عام 2014 وهذه الزيادة جاءت من زيادة حجم الانتاج النفطي من 566.84 مليون برميل عام 2003 الى 11160 مليون برميل عام 2014⁽¹⁾، مدعوما بزيادة الاسعار العالمية للنفط الخام من 28.2 دولار/ برميل في عام 2003 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2014 : 394) الى 105 دولار/ برميل في شهر كانون الثاني عام 2014 الا انه انخفض في شهر كانون الاول من العام نفسه الى 71 دولار / برميل (البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ، 2014 : 15). ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي ادت الى ضعف التنسيق والتشابك في العلاقات الاقتصادية بين قطاعاته المختلفة اي ضآلة المساهمة النسبية للقطاعات الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي (العاليا ، 2004 : 52) ، وهذه الظاهرة انعكست على عدم قدرته على اشباع حاجات الطلب المحلي المتزايدة من مختلف انواع السلع والخدمات .

ويمكن القول إن معالجة تلك الاختلالات تعتمد بشكل رئيس على تنويع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية كافة، وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل لتقليل الاعتماد شبه الكلي على قطاع النفط ، فطالما يعد القطاع النفطي محرك النمو الاقتصادي فان ارتفاع الاسعار العالمية للنفط ينتعش الاقتصاد وتزداد إيرادات ونفقات الحكومة ، والعكس يحدث عندما يقل الطلب العالمي على النفط

أما الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي فهي من المؤشرات المهمة لقياس درجة التنويع الاقتصادي ، فارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي (قلة مساهمة القطاعات الاخرى) وانخفاضها يعكس ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي (ارتفاع مساهمة القطاعات الاخرى) ، يعني ان العلاقة عكسية بين درجة التنويع الاقتصادي والاهمية النسبية لاحد القطاعات (النفط) في الناتج المحلي الاجمالي.

وعند تطبيق تلك العلاقة على الاقتصاد العراقي نلاحظ من بيانات الجدول (1) ان الناتج المحلي الاجمالي بدأ بالزيادة بعد عام 2003 وهو العام الذي اجتاحت فيه قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية العراق وتم سلب وتدمير كامل مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتدهور الجانب الامني وانتشار البطالة مما ادى الى تراجع كبير في النشاط الاقتصادي ، اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي في هذا العام 17415 مليون دولار ليصل في عام 2004 الى 33007 مليون دولار ، واستمر بالزيادة ليصل في عام 2013 الى 232410 مليون دولار وهو اعلى مستوى له خلال مدة البحث . اما من حيث الاهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ من الجدول نفسه ان ادنى مساهمة كانت 40% في عام 2009 واكبر نسبة 62% تحققت عام 2005 .

يتضح من البيانات اعلاه ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة اساسية تتمثل باختلال

وتنخفض اسعاره .
الدينار العراقي في المزاد للحصول على قيمهما
بالدولار .

** استخراجها الباحث

ان المعطيات اعلاه تشير الى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي الناجمة عن تدهور في انتاجية قطاعاته السلعية (الزراعة والصناعة التحويلية والخدمية) واعتماده الشديد على النفط كونه يمثل موردا اساسيا للناجح المحلي الاجمالي، هذا الاعتماد من شأنه ان يعرض النشاط الاقتصادي في البلد الى تقلبات كبيرة وقد يحرف النمو الاقتصادي عن مساره المرغوب، وهذا ما حدث في العراق نتيجة للالزمة المالية التي مر بها في عام 2015 الناجمة عن انخفاض اسعار النفط العالمية الى اقل من 40 دولار ، لذا فان الامر يتطلب احداث تغييرات مهمة في هيكل الاقتصاد نحو تنويع مصادر الانتاج والدخل واصلاح الجهاز الانتاجي من اجل احداث معدلات نمو مهمة في الاقتصاد.

و خلافا لنظرية الميزة النسبية التي نجد جذورها عند رواد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم دافيد ريكاردو الذي يرى التخصص في الانتاج بالاعتماد على الوفرة النسبية لعوامل الانتاج محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي (

39 : Samuelson, 1977)، ان هذه المزايا قد - ان لم يكن مؤكدا - لا تحقق نموا في مثل الاقتصاد العراقي لان معظم صادراته يغلب عليها الطابع الاولي والاستخراجي ، واسواق واسعار مثل هذه المواد ومنها النفط والغاز ليس بيد الدول

الجدول (1) الناتج المحلي الاجمالي وناتج القطاع النفطي ونسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي وسعر صرف الدينار العراقي بالدولار خلال المدة (2003 - 2014).

السنوات	GDP مليون دولار*	ناتج القطاع النفطي مليون دولار *	مساهمة النفط في GDP % **	سعر الصرف دينار لكل دولار
2003	17415	12944	74%	1936
2004	33007	19507	59%	1435
2005	41841	26273	62%	1474
2006	65159	36027	55%	1467
2007	85920	46377	54%	1255
2008	130748	72561	55%	1193
2009	119085	48061	40%	1170
2010	135489	63240	47%	1170
2011	185750	98708	53%	1170
2012	215838	110661	51%	1166
2013	232410	107610	46%	1166
2014	219739	102134	46%	1186

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، اعداد مختلفة .

* البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، اعداد مختلفة .

* تمت قسمة قيم الناتج المحلي الاجمالي وقيم ناتج القطاع النفطي بالعملة العراقية على سعر صرف

سمات الاقتصاد العالمي، لذا فان التنوع يعد احد الحلول المتاحة امام القائمين بالعملية الاقتصادية لحماية مصالحهم من تلك التقلبات وبالتالي زيادة المكاسب المتحققة للاقتصاد الوطني.

ج - استمرار تزايد معدلات النمو وتحقيق التنمية المستدامة : ان ارتفاع درجة التركيز الاقتصادي يؤدي الى عدم تحقيق تنمية مستدامة ومستمرة وهذا يعود الى ثلاثة عوامل هي : تعرض الاقتصاد الى صدمات كلية متكررة ، ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لتعرض القطاعات المتخصصة الى الصدمات ، التخصص في انتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات (الخطيب ، 2011 : 230) . يفهم من هذا ان الاقتصاد المتنوع اكثر قدرة على توليد القيمة المضافة وخلق فرص عمل وقل تأثرا بالصدمات الخارجية .

د - تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجي : ان اعتماد الاقتصاد العراقي على منتج واحد او على قطاع واحد سوف يزيد من احتمال المخاطر التي قد يتعرض لها بسبب انخفاض السعر او الطلب على هذا المنتج لأسباب داخلية او خارجية ، فعندما تنخفض اسعار المنتج المصدر تنخفض معه العوائد من النقد الاجنبي مما يؤدي الى انخفاض امكانية تمويل التنمية .

هـ - الحد من المخاطر الاستثمارية : التنوع الاقتصادي يسهم في زيادة الفرص الوظيفية والاستثمارية وتوزيعها على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية وتوطيد العلاقات التشابكية

وانما تسيطر عليها وتتحكم فيها الشركات متعددة الجنسية ، مما يجعل اسعارها وعوائدها تتعرض الى تقلبات وصدمات كبيرة ، وهذا يدفع الى الاعتقاد بأن جهود اصلاح الاقتصاد العراقي الذي يعاني من تراجع معدلات النمو الحقيقي الى دون مستويات معدلات النمو السكاني ، وعدم استجابة الجهاز الانتاجي للمتغيرات في الطلب العالمي ، تستدعي التركيز على تنوع مصادر الانتاج والدخل على اساس ان التنوع الاقتصادي هو الاقدر على احداث زيادات حقيقية قابلة للاستمرار والزيادة في النمو الاقتصادي وذلك للأسباب الآتية :

أ- زيادة القيمة المضافة من خلال التنوع الرأسي والافقي : اذ ان الاول يستلزم مراحل انتاجية اضافية الى المدخلات ، والثاني يعمل على تعزيز الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد لان مخرجات قطاع معين ستكون مدخلات لقطاع اخر ، وفي كلا الامرين فان ذلك سيؤدي الى توليد منافع وفرص وظيفية جديدة ومن ثم ارتفاع دخول عوامل الانتاج وتزايد القيمة المضافة على مستوى القطاع والاقتصاد ككل .

ب - امتصاص التذبذبات في حجم الناتج المحلي الاجمالي : يؤدي تخصص الاقتصاد في عدد قليل من المنتجات الى تذبذبات كبيرة في مستويات حجم الناتج المحلي الاجمالي وذلك لوجود علاقة عكسية بين التقلبات التي تحدث في مستويات الناتج المحلي ومعدلات نموه : 2009 ، Jerzmanowski (1270) ، وطالما تغير الطلب والاسعار من

العوامل تكسب العراق ميزة تنافسية بتخصصه في انتاج وتصدير المنتجات التي تستخدم بكثافة عنصر الانتاج الوفير فيه نسبيا وهذه الميزة تجعله متميزا عن جميع دول المنطقة بقدرته على تنويع قاعدته الانتاجية بسبب الوفرة النسبية للعوامل السابقة ، اذ يجمع الاقتصاد العراقي بين وفرة المياه ومساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة التي قدرت بنحو 44.5 مليون دونم، اي ما يعادل ربع المساحة الكلية للعراق الا ان معدل المستغل منها فعلا خلال العقود الثلاثة الاخيرة 12.5 مليون دونم اي ما يعادل 28% من الاراضي الصالحة للزراعة، اي ان هناك 72% من الاراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة (الورد ، 2005 : 138 – 139) ، اما احتياطياته من النفط فقد بلغت في 2009/1/1 نحو 115 مليار برميل والمتوقعة تزيد عن 200 مليار برميل، واحتياطياته الثابتة من الغاز بلغت 3.1 ترليون متر مكعب (زيني ، 2009 : 134 – 135) ، اما موقع العراق الجغرافي فهو يقع في نصف الكرة الشمالي وينحصر بين دائرتي عرض 29.5 شمالا و37.22 شمالا وبين خطي طول 38.45 شرقا و48.45 شرقا اما موقعه بالنسبة للمساحات المائية فانه يتوسط خمسة بحار هي بحر قزوين في الشمال الشرقي والبحر الاسود في الشمال والبحر المتوسط في الغرب والبحر الاحمر في الجنوب الغربي والخليج العربي والبحر العربي في الجنوب، وتحيط بالعراق ست دول هي ايران وتركيا وسوريا والاردن والسعودية والكويت

فيما بينها ومن ثم زيادة عوائدها التي تنعكس ايجابا على انخفاض معدلات البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

و - تحسين معدلات التبادل التجاري : ان ارتكاز قطاع الصادرات العراقي على عدد محدود من المنتجات يعرض الاقتصاد الى مزيد من المخاطر، فعند انخفاض اسعار السلع المصدرة الى الاسواق العالمية مع بقاء او ارتفاع اسعار الواردات فان ذلك يؤدي الى تردي معدلات التبادل التجاري نتيجة للوزن الكبير الذي تشغله هذه المنتجات في ترجيح الارقام القياسية للصادرات (, Tayler) 130: 1981 ، اما بتنويع الصادرات فان مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من المنتجات مما يؤدي الى تقليل الخسائر الناجمة عن تقلب الاسعار العالمية وبالتالي تحسين معدلات التبادل التجاري .

ولو سلمنا جدلا بواقعية المزايا النسبية وامكانية تطبيقها لإصلاح الاقتصاد العراقي الذي يعد حاليا بانه احادي الجانب بسبب فشل السياسات الاقتصادية - التي تم اعتمادها خلال العقود الماضية - من تنويع قاعدته الانتاجية رغم تصنيف الاقتصاد العراقي ضمن الدول التي تمتلك عددا قليلا من السكان الى حجم قليل من الموارد الاقتصادية لكنها متوافرة وغير مستغلة (الداھري ، 1980 : 77) ، هذا يعني ان العراق يمتلك من العوامل الموروثة (والمتمثلة ب : الموارد البشرية ، الموارد المعرفية ، الموارد الرأسمالية ، الموارد المادية ، البنية الاساسية)^(*) كميات كبيرة وهذه

بحدود طولها 3426 كم (المجموعة الاحصائية السنوية ، 2007 : 5)، هذا الموقع يمكن العراق من خلال ميناء الفاو الكبير من تغيير خارطة النقل البحري العالمية لأنه سيقوم بنقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق اسيا الى اوربا وبالعكس عبر العراق ، كما يمكن بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الاقليمية عبر القنوات الجافة التي تصل بين دول البحر الابيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق اسيا وتعد هذه القناة اكبر قناة في العالم ، وهذا يجعل العراق جسرا للعالم ومنفذا للتواصل ، حيث ستختصر ما يقارب 20 - 25 يوما تقطعها البواخر والسفن في المياه العربية والبحر الأحمر لعبور قناة السويس إلى أوروبا لتفريغ وشحن البضائع (http://almadasupplements.com) ، كما أن البواخر الآتية من قارة استراليا ودول شرق آسيا وأوروبا ستبادل شحن وتفريغ البضائع المنقولة عبر السكك الحديدية أو أسطول النقل البري من العراق إلى تركيا وسوريا والأردن، فضلا عن أداء دور استراتيجي في دول الاقليم والعالم وما يوفره من مرونة في عمليات الاستيراد والتصدير، وهذا سيوفر للعراق فرص استثمارية في غاية الأهمية .

وفي سياق متصل يمكن للاقتصاد العراقي الاستفادة من تاريخه الحضاري والديني اذا توافرت المقومات والخدمات لتشجيع التجارة الحرة والسياحة الدينية والاثريّة والطبيعية مما ينعكس ايجابا على صادرات الخدمات وتوفير موارد النقد الاجنبي ، اذ يحتضن العراق اكثر من 12 ألف

موقع سياحي موزعة على محافظات العراق المختلفة (http://www.iraqhurr.org).

لذا يمكن القول ان تنويع الاقتصاد العراقي هو المناخ المناسب للتنمية الشاملة ، بحيث يكون لكل قطاع دور واضح ومهم في عملية التنمية من خلال تقسيم العمل ، اذ ان التنويع يوفر المناخ المناسب للتنافس الايجابي بين المؤسسات ويحقق الترابط الامامي والخلفي بين القطاعات والمؤسسات مكونة في ذلك العنقود الاقتصادي الذي يعمل على تحقيق الانسجام بين مصالح كل منهم لتحقيق الهدف المنشود وهو الصالح العام، لان الصالح العام هو عبارة عن مجموع المصالح الفردية ، على العكس من اعتماد مصدر واحد للتنمية (النفط) الذي قد يحرف نمو الاقتصاد عن مساره المرغوب نتيجة للارتباط الشديد بين التقلبات التي تحدث في الصناعة النفطية والصدمات الواسعة والمتكررة التي تصيب الاقتصاد العالمي .

2- اختلال الموازنة العامة للدولة

تعد الموازنة العامة احدى الادوات الاساسية للسياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتنفيذ الاولويات الاقتصادية على المديين القريب والبعيد، فهي تعكس مضمون السياسة المالية المعتمدة وتوجهاتها الفلسفية وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية التي يراد تحقيقها ضمن الموارد المالية المتاحة، وتؤدي الايرادات العامة دورا كبيرا في تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال زيادة

العراق فان الامر يختلف تماما عما هو موجود في الدول المتقدمة والنامية ، فهو يعاني من نقيضين هما زيادة في حجم الفائض المالي وتدهور سريع في معدلات النمو الاقتصادي وفي مستوى المعيشة، والسبب في ذلك هو هيمنة القطاع النفطي على القطاعات الاخرى (الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والمورد الرئيس للإيرادات العامة ، مما ادى الى تدهور القطاعات الانتاج السلعية ، فضلا عن انفتاح العراق على العالم الخارجي وخلق فوضى الاستيراد التي لم تكن على اسس وضوابط مدروسة تحددها المتطلبات الفعلية للاقتصاد الوطني، فأغرقت السوق المحلية بالمنتجات رديئة الجودة وبالتالي قتل الصناعات العراقية او تراجعها، فضلا عن ان الوضع الامني المتدهور ادى الى عزوف الشركات عن الاستثمار او العمل في العراق ، هذا يعني ان الوضع الامني المستقر هو احد المطالب الملحة لتحقيق الاصلاح والنمو الاقتصادي ، وبالمقابل ان توفير حد ادنى من الامن الداخلي لا يمكن تحقيقه الا عند توافر حد ادنى من التنمية وتحقيق الامن كفيل بتحقيق النمو الاقتصادي في ظل الاموال التي يمتلكها العراق في موازاته السنوية من اجل استثمار الاموال - التي تهدر في تحقيق الامن - في توسيع وتنويع قاعدة الانتاج التي تؤدي الى تراكمات كبيرة في رأس المال وخلق الثروات، وهذه بدورها ستقود الى نشوء قواعد منتجة متنوعة ومتطورة والى مزيد من تراكم الاموال وانتقالها من جيل الى اخر ، والعراق يواجه منذ مدة طويلة عجزا في الموازنة

نسبة اسهام القطاعات غير النفطية في الموازنة الى الإيرادات الكلية للموازنة العامة للدولة . وتكون الموازنة العامة للدولة متوازنة عند تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة، اما اذا زادت الإيرادات على النفقات فتحقق الدولة فائضا في الموازنة ، اما اذا زادت النفقات على الإيرادات فيسمى ذلك بعجز الموازنة (ويلسون ، 2001 : 655) .

بعد الحرب العالمية الثانية صارت للموازنة العامة وظائف اقتصادية الى جانب المهام السياسية والاجتماعية التي تتكفل بها، لذلك تهتم المجتمعات بصفة مستمرة بتهيئة البيئة السياسية التي تساند او تسمح على الاقل بإدارة منهجية للمال العام من خلال الموازنة ، وتسعى السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف كالتوزيع الأمثل للموارد المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وإعادة توزيع الدخل من خلال استخدام الضرائب والسياسة الانفاقية للحكومة، ومن ثم تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي عن طريق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي (شديد ، 2007 : 74) .

ويتم اعتماد الموازنة العامة في الدول المتقدمة لمعالجة مشاكل الدورات الاقتصادية (الكساد والرخاء) ، اما في الدول النامية فهي ذات طابع مختلف لأنها تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ، وهذه المهمة تستدعي نمو الإيرادات والنفقات العامة ، لكن نمو الانفاق بمعدلات اسرع من الإيرادات ادى الى بروز ظاهرة العجز في الموازنة ، اما في

العامّة للدولة بسبب نمو الإنفاق العام بمعدلات اكبر من معدلات نمو الإيرادات العامّة ، اذ بلغ العجز في عام 1990 نحو 5.7 مليار دينار اذداد في عام 1991 الى 13269 مليار دينار واستمر هذا العجز بالزيادة ليصل في عام 1995 الى 583.8 مليار دينار بعدها اخذ يتذبذب بين الانخفاض (ليصل في عام 1997 الى ادنى مستوى له نحو 195.3 مليار دينار) والارتفاع ليصل في عام 2001 الى 780.4 مليار دينار ثم انخفض في عام 2002 الى 547.2 مليار دينار (الموازنة العامّة ، سنوات مختلفة) ، ويعكس هذا العجز طبيعة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب العقوبات المفروضة على الشعب العراقي منذ بداية عقد التسعينيات وتوقف تصدير النفط ؛ المصدر الرئيس لإيرادات الدولة من العملات الاجنبية، رافقه قصور كبير في إيرادات الدولة من الداخل ولاسيما الضرائب، هذا كله قابلته زيادة في حجم الإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات الاقتصادية فضلا عن برامج الدعم والتسليح .

اما بعد سقوط النظام الدكتاتوري واحتلال العراق عام 2003 من القوات الامريكية الغازية وشرعنة هذا الاحتلال بقرار من مجلس الامن الدولي المرقم 1483، فيلاحظ من بيانات الجدول (2) وجود فائض مستمر ومتذبذب في الموازنة العامّة للدولة خلال المدة من 2003 الى 2014، اذ بلغت ادنى قيمة للفائض 44 مليار دينار عام 2010 واعلى قيمة له 30050 مليار دينار في عام 2011 ويرجع سبب هذا الفائض الى ازدياد

اجمالي الانتاج النفطي السنوي من 566.9 مليون برميل في عام 2003 الى 970.1 مليون برميل في عام 2011 وبمعدل يومي للإنتاج بلغ 1.500 و 2.657 مليون برميل على الترتيب (الجهاز المركزي للإحصاء ، 2010 و 2011 : صفحات متفرقة) ، وصاحب هذه الزيادة ارتفاع اسعار النفط العالمية من 28.2 الى 107.5 دولار للبرميل الواحد للمدة نفسها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2014 : 394) ، فضلا عما ذكر هناك مجموعة من الاسباب الاخرى التي أسهمت في زيادة حجم الفائض من اهمها:

1- عدم تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي بسبب تدهور الوضع الامني .

2- اسعار النفط العالمية كانت اعلى من التقديرات الاولى لإيرادات الموازنة .

3- انخفاض نسب تنفيذ النفقات الاستثمارية ونفقات تنمية الاقاليم، مما ادى الى تدوير المبالغ في الموازونات السابقة .

4- الموازنة العامّة للدولة يتم اعدادها بعجز مخطط وتنتهي بفائض بسبب سوء التقدير .

وعند النظر الى بيانات الإيرادات النفطية ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامّة تتضح هشاشة الاقتصاد العراقي بسبب ريعيته واعتماده شبه الكلي على قطاع النفط ، اذ زادت الإيرادات النفطية من 15728 مليار دينار عام 2003 الى 97072 مليار دينار عام 2014 وبلغت اعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية في الإيرادات العامّة نحو 98.8% عام 2004 وبواقع 32593 مليار دينار ، اما اقل نسبة مساهمة فقد بلغت

- 78.4 % عام 2009 وبواقع 43309 مليار دينار ، ويعزى انخفاض نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة في عام 2009 الى انخفاض اسعار النفط إثر الازمة المالية العالمية مقابل كبر مساهمة قطاعات الانتاج السلعية غير النفطية التي بلغت خلال العام نفسه نحو 21.6 % وهي اعلى نسبة مساهمة تحققت خلال مدة البحث، اما اقل نسبة لمساهمة قطاعات الانتاج السلعية في إيرادات الموازنة العامة فقد تحققت في عام 2004 إذ بلغت 1.6 % (1) ، هذه البيانات تدل على ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة وهذه النسبة تعد منخفضة عند مقارنتها مع بقية الدول، وهذا الاختلال دليل على تخلف الهيكل الانتاجي في الاقتصاد العراقي .
- وعند النظر الى جانب النفقات العامة يلاحظ انها غير مستقرة ولم تأخذ اتجاها واضحا المعالم من حيث نموها او تراجعها ، اذ انها اخفقت في :
- الاصلاحات الهيكلية في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي بما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من سيطرة القطاع النفطي .
- متطلبات الاصلاح الاقتصادي (المصرفي ، الضريبي ، سوق الاوراق المالية ، شركات التأمين ، القطاع الخاص) .
- الحماية الاقتصادية للفئات الهشة وان 23% من السكان هم دون خط الفقر .
- قياس الاثر الذي يتركه الانفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم والبطالة ، المستوى المعيشي ، التطور في البنى الارتكازية ، النمو في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ، تنشيط الاستثمار الخاص (الخ).
- تحقيق التنمية التي يحتاجها العراق فما تزال النفقات التشغيلية تمثل الجزء الاكبر من النفقات العامة.
- مما تقدم يتضح ان الموازنة العامة للدولة تعد آلية تقوم من خلالها الحكومة بامتصاص المشاكل والصدمات التي تحدث بسبب تذبذب اسعار النفط العالمية وتلافي انتقال اثاره الى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، لذلك فان محاولات اصلاح هذا الخلل لا بد من ان تتم من خلال عملية شاملة لتصحيح الاقتصاد وتهدف الى تنويع القاعدة الاقتصادية بحيث يقل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس لإيرادات الموازنة العامة ، كما يعتمد حجم الانفاق الحكومي (الذي يعد محرك الاقتصاد) على اسعار النفط العالمية وعلى حجم الطلب العالمي وهذا يجعل مصير العراق اقتصاديا وسياسيا مرهونا بالإيرادات الدولية التي يكون فيها الحيز الاكبر للقرار السياسي الذي يعبر عن مصالح الدول الكبرى .

الجدول (2) الموازنة العامة للمدة
(2003 – 2014) مليار دينار.

السنوات	ايرادات النفط	نسبتها الى ايرادات العامة %	الايادات العامة	النفقات العامة	الفاصل او العجز
2003	15728	98.4	15985	4901	11084
2004	32593	98.8	32983	32117	866
2005	39448	97.4	40503	26375	14128
2006	46873	95.5	49063	38077	10986
2007	49557	90.8	54599	39031	15568
2008	77874	97.0	80252	59403	20849
2009	43309	78.4	55209	52567	2642
2010	59794	81.4	70178	70134	44
2011	98090	94.8	108807	78758	30050
2012	109800	95.2	119817	105140	14677
*2013	110634	97.8	113767	106873	6894
2014	97072.4	92.1	105387	83556	21831

المصدر :- البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء / النشرة السنوية ، اعداد متفرقة .

* البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، اعداد متفرقة .

* تم تحويل قيمتها من الدولار الى الدينار العراقي بسعر صرف 1231 دينار لكل دولار عام 2013 .

لذلك يمكن القول ان تقليل الإنفاق العام وترشيد بنوده ومعالجة جوانب الهدر مدعوما بزيادة حجم الضرائب من شأنه أن يساهم في انعاش الموازنة واصلاح اوضاعها ، مع تبني سياسات الغاء الدعم عن الخدمات الحكومية لرفع اسعارها بما يتناسب مع تكاليفها الحقيقية، كما يجب تخفيض حجم الانفاق الامني من

دون ان يلحق اضرارا بأمن وسلامة الدولة العراقية، على ان يصاحب هذه الاجراءات توجيه الموارد نحو القطاعات التي تدعم النشاطات الانتاجية مثل قطاع التعليم والبحث العلمي والصحة والاسكان والاهتمام بالبنية الاساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الاهمية الاستراتيجية .

3- اختلال هيكل التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية اهمية كبيرة لأي بلد كونها نقطة التقاء المصالح الدولية، وتفرض تأثيراتها على المسارات التنموية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي التي تنجم عن النفاذ الى الاسواق العالمية وتجنب العوائق التي تقف امام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول ان دور التجارة الخارجية يتضح من خلال : تحقيق معدلات مهمة من النمو الاقتصادي ، خلق فرص عمل جديدة ، تنويع مصادر ايرادات الموازنة العامة للدولة ، تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاجنبية .

ان التحول والانفتاح على العالم الخارجي وتطبيق قواعد السوق تعد واحدة من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ولاسيما بعد فتح ابواب التجارة الخارجية على مصراعيها والغاء اجراءات الحماية مثل التخفيض الكبير للتعرفة الكمركية والغاء نظام الحصص والتراخيص ، ان هذه الاجراءات عرضت قطاعات الانتاج السلعية والخدمية الى المنافسة الشديدة من المنتجات المستوردة التي تمتاز بانخفاض الاسعار .

فان عملية التنويع الاقتصادي تتطلب ايضا تنويع هيكل التجارة الخارجية ، فالتجارة الخارجية تؤدي دورا مهما في خلق التوازن بين العرض والطلب وسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك في الداخل ، ويمتاز العراق بجمود هيكله الاقتصادية وتخلف بنيانها مما يجعلها غير مرنة على مواكبة الظروف المتغيرة ، وقد تتمثل هذه الظروف بتحول الطلب عن السلع التي ينتجها العراق فتكون النتيجة العجز عن تصريف هذه السلع وبالتالي ظهور العجز في ميزانه التجاري (عبد الخالق ، 1986 : 134) .
فالميزة النسبية في صادرات معينة تتوقف على عرض معين لعناصر الإنتاج، ومستوى معين للمعرفة التكنولوجية في البلاد الداخلة في التجارة الدولية، ومن المؤكد أن تؤدي التغيرات غير المتكافئة في أي منها إلى التأثير في الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض سلع التصدير وبالتالي التأثير على توازن الميزان التجاري (بكرى ، 1988 : 156) ، والجدول الاتي يبين حجم الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي من خلال بيانات التجارة الخارجية.

لذا فان عملية اصلاح الاقتصاد العراقي لا تقتصر على تنويع مصادر الدخل والانتاج او بنية الناتج المحلي الاجمالي فقط، بل تمتد لتشمل اصلاح قطاعات اخرى متعددة الابعاد لا تركز على بعد واحد من ابعاد التنويع ، ويجب ان يتبع عملية التنويع تحقيق هدف النمو الاقتصادي وهو الهدف الذي يؤمل تحقيقه من عملية الاصلاح، وهذان الهدفان مرغوبان- التنويع والنمو الاقتصادي - ولا يمكن تحقيق احدهما على حساب الاخر .

وبما ان الاقتصاد العراقي يعتمد على قطاع النفط في جانبي الانتاج والتصدير فان زيادة عوائده تؤدي حتما الى النمو الاقتصادي (غير الحقيقي) ولكن تحقيق هذا الهدف جاء على حساب الهدف الاخر وهو التنويع الاقتصادي ، بمعنى ان زيادة الايرادات النفطية ما لم تستخدم في تنمية القطاعات الاخرى وتنويع الاقتصاد سوف تعمل على زيادة اهمية القطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الاجمالي على حساب القطاعات الاخرى وبالتالي انخفاض درجة التنويع الاقتصادي ، من هذا يتضح وجود علاقة طردية بين عملية التنويع والنمو ، لذا

الجدول (3)

الصادرات والواردات الاجمالية في العراق للمدة (2003 - 2012) ونسبة مساهمة الصادرات النفطية الى الصادرات الاجمالية مليون دولار.

السنوات	الصادرات الاجمالية	الواردات الاجمالية	الميزان التجاري	صادرات النفط الخام	نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الاجمالية
2003	10082	10063	19	8349	%83
2004	17810	21302	- 3492	17456	%98

23199	165	23532	23697	2005
29708	8520	22009	30529	2006
37771	18074	21516	39590	2007
61884	28230	35496	63726	2008
38965	2172 -	41512	39340	2009
51453	7849	43915	51764	2010
79408	31878	47803	79681	2011
93779	35203	59006	94209	2012
89350	30419	59349	89768	2013
83539	30804	53177	83981	2014

بدأت ترتفع وصولاً الى أعلى قيمة لها 94209 مليون دولار عام 2012 ، لكن بعد هذا التاريخ اخذت اتجاهاً انحدارياً لتصل في عام 2014 الى 83981 مليون دولار ، وفي السياق نفسه نلاحظ ان حصة صادرات النفط الخام في الصادرات الاجمالية بلغت ادنى نسبة 83% عام 2003 و اعلى نسبة بلغت 99% خلال الاعوام 2009 - 2014 ، اما الواردات الاجمالية فقد بلغت 10063 مليون دولار في عام 2003 وهي ادنى قيمة لها خلال مدة الدراسة ، وبلغت اعلى قيمة لها خلال المدة نفسها نحو 59349 مليون دولار في عام 2013 ، وبالمقابل فقد حقق الميزان التجاري عجزاً في عامي 2004 و 2009 بلغ 3492 و 2172 مليون دولار على التوالي ، ويعزى جزء كبير من هذا العجز الى انخفاض الطاقة الانتاجية في الاقتصاد وفوضى الاستيراد التي اغرقت السوق المحلية بالسلع الاجنبية التي حرم منها الشعب العراقي مدة طويلة ، اما في الاعوام الاخرى فقد حقق الميزان التجاري فائضاً بلغ اقله 19 مليون دولار عام 2003 واكثره بلغ 35203 مليون

المصدر: - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، اعداد مختلفة .

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ، جدول 28 و ص 64 .

ملاحظة: - قيمة الاستيرادات على اساس سيف .

- الميزان التجاري ونسبة صادرات النفط الخام الى الصادرات الاجمالية استخرجها الباحث .

تبين بيانات الجدول (3) ان قيمة الصادرات الاجمالية ازدادت من 10082 مليون دولار عام 2003 لتصل الى 63726 مليون دولار في عام 2008 ، الا انها انخفضت بشكل كبير في عام 2009 لتصل الى 39340 مليون دولار ، ويرجع سبب هذا الانخفاض الى تراجع قيمة صادرات النفط الخام الى 38965 مليون دولار بعد ان كانت 61884 مليون دولار عام 2008 ، اما بعد عام 2009 فنلاحظ ان قيمة الصادرات الاجمالية

3- ان اعتماد العراق على عوائد الصادرات النفطية في الموازنة العامة قلل الاعتماد على الايرادات الاخرى ومنها العوائد الضريبية .

4- ضرورة تطبيق قوانين الحماية التجارية لتعمل على تقليل المنافسة غير المتكافئة بين المنتجات المحلية وبدائلها المستوردة وزيادة حجم الايرادات العامة .

5- ان اعتماد العراق على مصدر واحد للتنمية هو النفط عرض الاقتصاد الى الصدمات التي يتعرض لها القطاع النفطي ، ومن هنا لابد لعملية الاصلاح الاقتصادي من ان تركز على تنويع مصادر النمو من خلال احداث تحولات في البنية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط واصلاح وتطوير القطاعات الاخرى والانتقال الى اقتصاد السوق كآلية يقودها القطاع الخاص ليخفف العبء الملقى على عاتق الحكومة واسهامه في توفير فرص عمل للعاطلين من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية.

6- العراق يمتلك ميزة نسبية في قطاع السياحة ولاسيما الدينية ، يمكن التعويل عليه اذا توافرت له اسباب النهوض ليمارس بشكل ايجابي مهمته في تمويل برامج التنمية في جميع مفاصل الاقتصاد .

7 – ان الارتفاع الكبير في اسعار النفط العالمية وزيادة حجم الكميات المصدرة منه ادى الى نمو كبير في عوائده ومن ثم عوائد الموازنة العامة ، وهذا الواقع ادى الى بروز مشكلة ادارة هذه الموارد ، بسبب انخفاض كفاءة الحكومة ، اي ان

دولار عام 2012 وهذه الزيادة ترجع الى ارتفاع اسعار النفط عالميا وزيادة حجم الصادرات العراقية من النفط الخام .

ان هذه البيانات تدل على شدة احادية الاقتصاد العراقي المعتمد بصورة شبه كلية على القطاع النفطي المرهونة عوائده بالأسواق الخارجية من حيث حجم الطلب والاسعار .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1- ان تحقيق تقدم ملموس في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس لإيرادات التصدير والمالية العامة يتطلب من الحكومة العراقية تعديل هيكل الحوافز الحالي في الاقتصاد من اجل تشجيع الافراد على العمل في القطاع الخاص وحث الشركات على البحث عن فرص تصدير جديدة تتجاوز الاسواق المحلية ، وبذلك يمكن زيادة تنويع الاقتصاد العراقي لتقليل التعرض لتقلبات سوق النفط العالمية والمساعدة على خلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص واقامة اقتصاد غير نفطي في المستقبل عند نضوب النفط .

2- في ظل الازمة المالية التي يعاني منها العراق الناجمة عن انهيار اسعار النفط صار من الضروري النهوض بواقع القطاع النفطي وزيادة القدرة على الانتاج والتصدير لزيادة إيرادات الموازنة العامة واستعمال هذه الاموال لتنويع الاقتصاد ومن ثم تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

له دور اكبر في النشاط الاقتصادي وقدرته على بناء مشاريع انتاجية لتنمية الصادرات غير النفطية لتنويع مصادر الدخل وترشيد الانفاق العام .

5- ان عملية التحول من الاقتصاد الاحادي الجانب الى المتنوع والمتعدد يحتاج الى وجود مؤسسات جيدة تسهم في وضع الخطط والسياسات لتحقيقه ، فضلا عن التدخل الحكومي الذي يساند (او يفقد) عملية التنويع .

6- تنويع حصيلة الايرادات غير النفطية وترشيد الانفاق العام مع زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية الاساسية كالتعليم والصحة للارتقاء بالعنصر البشري ، والسعي في الوقت ذاته الى تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات العامة وزيادة النفقات الاستثمارية لغرض التوسع في عمليات الاعمار وتطوير البنى التحتية .

7 – نظرا لتعرض اسعار النفط العالمية الى تذبذبات كبيرة يصعب التنبؤ بها ، يجب ان يتم انشاء صندوق للادخار يسمى صندوق النفط ، كإجراء يتم العمل به لحماية البلد من الصدمات التي تحدث بسبب تعرض اسعار النفط الى تقلبات شديدة وبالتالي ايراداته ، بحيث يتم ادخار جزء من عوائده في حالة ارتفاع اسعاره للأجيال المقبلة في صورة تدفقات للدخل الدائم ، او يتم اللجوء اليها في حالة تمويل عجز الموازنة في اوقات انخفاض اسعار النفط بدلا من تخفيض الانفاق العام بشدة في فترة قصيرة، لان مثل هذا الاجراء يكون مكلفا جدا في جانبيه الجاري والاستثماري ، فتأثيره في الجانب الاول يعني تعرض الواقع الشعبي الى

الحاجة الى استثمارات عامة لإصلاح البنى التحتية وبناء مشاريع للتنمية الوطنية اثر سلبي في ادارة عوائد الصادرات النفطية .

ثانيا : التوصيات

1- ان نجاح عملية اصلاح الاقتصاد العراقي تعتمد على توافر العنصر البشري الكفؤ ومساندة الرأي العام وتوافر الارادة السياسية الحازمة والجادة .

2- ان عملية التحول من الاقتصاد المعتمد بصورة شبه كلية على قطاع النفط الى قطاعات اخرى مهمة مثل الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، باتت من مقومات اصلاحه ، لان هذا الانتقال يؤدي الى خلق منتجات جديدة يمكن الاستفادة منها في تنويع مصادر الانتاج والدخل وخلق روابط امامية وخلفية بين قطاعاته المختلفة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب تعرض القطاع النفطي الى الصدمات والازمات الخارجية .

3 – اقرار الموازنة العامة للدولة يجب ان يكون مبنيا على توقعات اكثر تحفظا عن اسعار النفط في الاسواق العالمية ، لتجاوز مخاطر عجز الموازنة العامة ودعم القدرة على التعديل المالي في حالة انخفاض اسعار النفط عن المتوقع .

4 – تنمية القطاعات غير النفطية من شأنها ان تجعل الاقتصاد العراقي اكثر مرونة في الحد من الصدمات الخارجية وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد للإيرادات ، والسعي نحو ملء فجوة تمويل التنمية من خلال توسيع دور القطاع الخاص ليكون

- اثر سيء ولاسيما المرتبط بالناحية الاجتماعية ،
 اما تأثيره في الجانب الثاني فيتمثل بالتخلي عن
 مشاريع مهمة في التنمية الاقتصادية .
- 8 - ان الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها
 الاقتصاد العراقي يجب ان تعالج من خلال تغيير
 نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج
 المحلي الاجمالي بما يضمن تنويع الاقتصاد لصالح
 القاعات الانتاجية الزراعية والصناعية والخدمية .
- ### المصادر
- #### المصادر العربية والاجنبية
- #### اولا - العربية
- #### أ - الكتب والبحوث
- القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية 124 .
- الورد ، ابراهيم موسى ، تحليل واقع ومستقبل
 القطاع الزراعي في العراق ، مكتب الاستشارات
 في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،
 2005 .
- اوزلر ، اونر ، تنمية واعادة بناء الاقتصاد
 العراقي ، ط1 ، ترجمة مركز العراق للأبحاث ،
 شركة دار الحوار للتجارة والطباعة والنشر ،
 بغداد ، 2006 .
- الداھري، عبد الوھاب مطر، الاقتصاد الزراعي،
 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط1، بغداد،
 1980 .
- النجار ، سعيد ، التصحيح والتنمية في البلدان
 العربية ، ندوة مشتركة تحت اشراف صندوق
 النقد العربي وصندوق النقد الدولي ، ابو ظبي
 16-18 شباط 1987 ، موجز الندوة ، صندوق
 النقد العربي ، 1987 .
- الاسدي ، صباح رحيم مهدي ، مستقبل التنمية
 البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في
 العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة
 الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة
 ، 2010 .
- العلايا ، محمد موسى خليل ، الاختلالات الهيكلية
 في الاقتصادات العربية ومدى معالجتها بالتنمية
 التكاملية العربية (1994-2001)، أطروحة
 دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة
 المستنصرية، 2004 .
- الخطيب ، ممدوح عوض ، اثر التنويع
 الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي
 السعودي ، المجلة العربية للعلوم الادارية ،
 المجلد 18 ، العدد 2 ، 2011 .
- أبو العلى ، يسري محمد ، علم الاقتصاد، دار
 الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2008 .
- بكري ، كامل ، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية
 للنشر، بيروت، 1988 .
- جسر التنمية، عجز الموازنة المشاكل والحلول،
 سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول
 العربية، العدد (36)، 2007 .

- ويلسون ، بول سام، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله ، ط5، دار الاهلية للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2001.
- يونس ، عدنان حسين ، التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي : تجارب عربية ، ط1 ، دار المناهج العربية عمان ، 2011.
- عبد العاطي ، إسلام محمود ، الإصلاح الاقتصادي (التجربة المصرية وإمكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2009.
- عبد الخالق ، جودة ، الاقتصاد الدولي - من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1986.
- زيني ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، ط3 ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، بغداد ، 2009.
- طاقة ، محمد وآخرون ، اساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي) ، ط2 ، مكتبة الجامعة ، الثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2009.
- خطاب ، مختار عبد المنعم ، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000.
- شديد ، مهدي خليل، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ومصر للمدة 1980-2003، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2007.
- محمد ، منذر جابر ، أهمية جهود الحكومة الأردنية في الإصلاح الاقتصادي وتحرير التبادل التجاري في جذب الاستثمار الأجنبي للأردن، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (11)، العدد(12)، 2009.
- دمشقية ، نهاد خليل ، التكامل الصناعي(السورية - اللبنانية) الإمكانيات والفرص، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.
- ب - التقارير الاقتصادية الرسمية**
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ، للأعوام - 2003 - 2014.
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المجموعة الاحصائية السنوية ، 2007.
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، 2010 - 2011.
- وزارة المالية ، تنفيذ الموازنة العامة ، المحاسبية ، الحسابات الختامية .
- صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابو ظبي ، 2004 و 2014 .
- ج - المواقع الالكترونية**
- <http://almadasupplements.com> -
- <http://www.iraqhurr.org> -

- Cuberes D.and Jerzmanowski ,
M.Democracy , Diversification and
Growth Reversals, Economic
Journal, 119 ,October , 2009.
- Dornbush , R., Fisher, S. , Samuelson
, 1977 , Comparative Advantage,
Trade and Payments in a Ricardian
Model with a Continuum of Goods ,
American Economic Review , 67 (5).
- M. Porter , the Competitive
Advantage of nation, first Edition
MacMillan press ,1990 .
- Tayler W. ,Growth and Export
Expanshin in Developing Countries ,
Journal of Development Economics
,9 , 1981 .

The reality of the Iraqi economy and the requirements of its Reform

Thamer Abdulali Kadhim ^a

Abstract

Iraq is one of the countries that suffer from significant deterioration in the economic growth rates that represent the main aim for all countries. it is very difficult to imagine the development process without high and sustained rates of economic growth . for a long time, Iraq has depended on the petrol sector which is dominated on the large percentage of total local product that equal 40-62 % and 78-98% of the state budget revenues and 83-99 % of total exports during the period 2003-2014. Such data confirms the presence of large structural differences that convert the Iraqi economy to be follower to the global markets and its control on the quantity and price of petrol. in addition, petrol is considered as depleting resource that cannot be relied upon to meet the current and future needs of the Iraqi people ,who live in a world controlled by conflicts of interest. This environment requires the adoption of development policy with foundations of the diverse resources in the Iraqi economy as well as developing the capacity of the various institutions to vary their products to create an economy that is based on a basket of products rather than relying on petrol as the only source for growth and development.

a – Assist. Prof. Thamer Abdulali Kadhim, College of Agriculture, University of Al-Qasim Al-Khadra'